

رائف زريق*

٤٨ عاماً على هزيمة ٦٧

٦٧ عاماً على نكبة ٤٨

تدخل هذه المقالة من باب مصادفة رقمية هي مرور ٤٨ عاماً على هزيمة ١٩٦٧، و٦٧ عاماً على نكبة ١٩٤٨، لتجري مقارنة بين مرحلتين هما امتداد لمرحلة واحدة. غير أن هذه المرحلة شهدت تحولات وتبدلات، منها أن الصهيونية العلمانية باتت في خدمة المشروع الاستيطاني الديني، بينما كان الدين بداية في خدمة مشروع الدولة العلمانية. أما فلسطينياً وعربياً، فإن هزيمة ١٩٦٧ قادت إلى حرب ١٩٧٣، في حين أن الانتصار العسكري في سنة ١٩٧٣ قاد إلى تراجع سياسي عربي وفلسطيني. وكاستنتاج ترى المقالة أن الصراع لم ينته، بل إن السؤال لا يزال وجودياً بالنسبة إلى الدولة الإسرائيلية.

الدولة. فعدد الأعوام التي لم تكن هذه الدولة تمارس فيها الاحتلال خارج الخط الأخضر لا تتعدى ١٩ عاماً من عمر قوامه ٦٧ عاماً، أي أن أغلبية أعوام عمر هذه الدولة هي أعوام احتلال توسعي: ٤٨ عاماً مع الاحتلال، و١٩ عاماً فقط من دونه.

هذه المقارنة تغري المرء بالاستنتاج المباشر أن الاحتلال في سنة ١٩٦٧ ليس ظاهرة عرضية، أو نتوءاً مرضياً على جسد الدولة المعافى، أو تعبيراً عن خلل أو خطأ،

مع مرور الأعوام، تبدو الفترة القصيرة الممتدة بين أحداث نكبة ١٩٤٨، ونكسة ١٩٦٧، وهي ١٩ عاماً، على أنها ليست سوى هدنة طويلة الأمد، لا أكثر، وأن الحدثين يشكلان جزءاً من حدث واحد كبير امتد طوال عقدين من الزمن في أقل تقدير، و١٠٠ عام ونيّف في التقدير الأوسع، وهو عمر الحركة الصهيونية منذ نشأتها عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. إسرائيل اليوم دولة عمرها ٦٧ عاماً، وعمر الاحتلال هو ٤٨ عاماً، وبالتالي فإن الفترة الممتدة بين نكبة ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ هي ١٩ عاماً فقط، وهي لا تُعدّ شيئاً قياساً بعمر

* كاتب وأكاديمي فلسطيني.

النيات الإسرائيلية، وبين الممارسة الفعلية. إسرائيل الرسمية ادعت وتدّعي اليوم، أنها لم تنو في سنة ١٩٤٨ طرد الفلسطينيين من أرضهم ومدنهم وقراهم، وتدّعي زوراً أنهم فرّوا بناء على دعوة من القيادة الفلسطينية. لكن الحقيقة الواضحة والراسخة أنه بغض النظر عن السجل بشأن الخطط الإسرائيلية والنيات الكامنة، فإن إسرائيل لم تسمح بعودة اللاجئين، وقامت نيران قناصتها، خلال العقد الأول من قيامها، بتنفيذ ذلك. والأمر نفسه ينطبق على احتلال الأراضي العربية والفلسطينية في سنة ١٩٦٧، إذ ادّعت إسرائيل أن الحرب كانت دفاعية، وأنه لم يكن لديها خطط توسيعية، لكن الحقيقة الماثلة هي أنه بعد احتلال هذه الأراضي رفضت إسرائيل الرسمية ولا تزال ترفض إعادة هذه الأراضي إلى أصحابها. وبالتالي، فإن إسرائيل في كلتا الحالتين تحيلنا إلى خطاب النيات، في حين أن ممارستها اللاحقة تفضح هذه النيات. إن هذا التعارض بين حديث النيات الإسرائيلية من ناحية، والحقائق الناجزة على أرض الواقع من ناحية أخرى، هو واحد من أهم صفات الخطاب والأيديولوجيا الصهيونية برمّتها.

إن جوهر الصهيونية يكمن في ممارستها، ذلك بأن الجوهر الأيديولوجي للصهيونية يظهر في أوضح تجلياته في عمل المؤسسات الصهيونية وليس في خطاب كتّابها ومنظريها الذي لا يعدو في كثير من الأحيان أن يكون مجرد خطاب اعتذاري لواقع لا يسعه إلا أن يكون خشناً وعنيفاً وتوسعياً. الصهيونية كحركة أيديولوجية فكرية تزخر بنقاشات عميقة وخلافات بين يسارها ويمينها: بين دعاة الاشتراكية ودعاة الرأسمالية، بين دعاة التفاهم مع العرب ودعاة الحرب معهم، لكنهم جميعاً يتفقون

وإنما هو تعبير عن بعض الطبيعة الكامنة في حركة هذه الدولة وصيرورتها.

بناءً عليه، فإن دراسة جديدة، وفهماً معمقاً لأحداث سنة ١٩٦٧، من شأنها أن يسلب الضوء من جديد على أحداث سنة ١٩٤٨، كما أن فهماً أعمق لأحداث النكبة وحرب ١٩٤٨ من شأنه أن يلقي الضوء على حرب ١٩٦٧ ودلالاتها المتعددة. أي أن وضع الحربين، باعتبارهما نقطتين على خط واحد، يفتح الإمكان للتعامل معهما على أنهما جزء من حبكة واحدة كبيرة، أو فصول متنوعة في رواية طويلة تبدأ في بازل وتنتهي في الحرب العدوانية في غزة.

غير أن القول بوجود خطوط تربط الحربين معاً، وقاعدة أيديولوجية تفسر المشترك بين الحديثين، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الحديثين هما حدث واحد. فكما أن الفصل الميكانيكي بين الحديثين قد يكون خطأ، فإن الأمر ينطبق على التعامل معهما باعتبارهما حدثاً واحداً، كأن كليهما ضربة حظ، أو جزء من إرادة إلهية لا حول لنا إزاءها ولا قوة، أو جزء حتمي من خطة شاملة ومدروسة.

إن كلا الحربين، في الفهم الإسرائيلي السائد، هو عبارة عن حرب دفاعية: حرب ١٩٤٨ نشبت بموجب الرواية الإسرائيلية لأن العرب رفضوا قرار التقسيم وأعلنوا الحرب على اليشوف اليهودي، بينما سعى هذا الأخير للدفاع عن النفس ومن أجل إقامة دولة خاصة به، أمّا حرب ١٩٦٧ فوَقعت لأن العرب كان لديهم النية لخوض الحرب وإن لم يبادروا إليها. وقد بادرت إسرائيل إلى الحرب، لكن العرب هم الذين فرضوها عليها فقامت بضربة استباقية دفاعية.

إن مقارنة الرواية الرسمية لكل من أحداث سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ وفضي إلى حقيقة أساسية أولى وهي الهوية الحقيقية بين حديث

عن النفس في حالة تعرّض لهجوم من طرف قوى مقاومة فلسطينية، كما أن الحرامي الذي يواجه مقاومة من صاحب البيت الذي يتعرض للسرقة يستطيع أن يدّعي أنه أطلق الرصاص دفاعاً عن النفس في تلك اللحظة بعينها، لكن إذا وسّعنا البيكار يصبح الأمر واضحاً، فالجندي هو الذي اختار أن يدخل نفسه في وضع كهذا، ووجوده في المجمل وجود عدواني. وبالتالي، فإن حديث الدفاع عن النفس، والحديث عن العدوانية، يستطيعان التجاور معاً: تاريخياً الفلسطيني في حالة دفاع عن النفس ويتعرض لحرب عدوانية، لكن أنياً يمكن للإسرائيلي أن يزعم أنه في حالة دفاع عن النفس، وهو حين يشعر بحالة الدفاع عن النفس لا يكون في حالة واعي زائف تماماً، لكنه يرفض أن يعترف أنه هو وقيادته مسؤولان عن الوصول إلى هذه النقطة. وبهذا المعنى، فإن الصهيونية قد تكون حركة تحل بعض مشاكل اليهود، لكنها في حقيقة الأمر تحل المشكلات التي خلقتها بنفسها، لأنها تضع اليهود في مواجهة مستمرة مع العالم العربي برمته، ثم تسرع في محاولة لإنقاذهم من ورطتهم، فيصبحون رهينة للمشكلة ورهينة للحل.

ضمن هذا السياق ليس من الصعب فهم الطبيعة العدوانية لنكبة ١٩٤٨ التي يعتبرها المؤرخون الرسميون حرباً دفاعية. لقد دفعت الصهيونية باليهود في فلسطين إلى وضع مستحيل، إذ لا يمكن للدولة اليهودية أن تقوم إلا على حساب فلسطين والفلسطينيين، وبهذا المعنى فإن حرب ١٩٤٨ بالنسبة إلى اليهود في فلسطين هي حرب وجودية، لكن كونها وجودية لا يعني أنها ليست عدوانية. وهناك بعض الصهيونيين - أو معظمهم - ممن يعتبر أنه إذا كان من الممكن القول إن حرب ١٩٤٨ حرب وجودية، فإن ذلك كافٍ لتبريرها، ونفي

على المؤسسات: هكيرن هكيمات (الصندوق القومي اليهودي)؛ الوكالة اليهودية؛ الهستدروت؛ الممارسة الاستيطانية. وعليه، فإن المشروع الصهيوني، وعلى الرغم من الخلافات الأيديولوجية - وهي حاضرة حتماً في اللغة والخطاب والفكر - يبدو واحداً في الممارسة.

وهنا قد يكون من المفيد التفريق بين الصهيونية والصهيونيين. فالصهيونيين قد يكونون كثيراً، وقد يختلفون على كثير من القضايا، لكن الصهيونية كمشروع ذي منطلق داخلي إنما يسير قدماً كما يسير التاريخ الهيجلي ساخراً من أبطاله وشاقاً طريقه من خلف ظهورهم ونياتهم وخلافاتهم الأيديولوجية والفكرية. وهذا المنطق التاريخي يجد تجلياً في المؤسسات الصهيونية التي تجسّد المشروع بغض النظر عن النيات والخلافات، كأن جوهر المشروع يكمن في المؤسسات وليس في الأفكار؛ في الممارسة وليس في التنظير.

هل يعني هذا التحليل أنه لا فرق بين حربَي ١٩٤٨ و ١٩٦٧؟ وأن الثانية هي مجرد استمرار للأولى؟

إن حرب ١٩٦٧ هي، ضمن معانٍ كثيرة، امتداد لحرب ١٩٤٨، لكنها ليست مجرد استمرار لها. ففي أحد أكثر النصوص نفاذاً وحكمة، كتب فايز الصايغ في سنة ١٩٦٥ مقالة في توصيف الصهيونية مشيراً إلى طبيعتها العدوانية وحاجتها الدائمة إلى التوسع، كأنه بذلك يتنبأ بأحداث ١٩٦٧ وبالْحرب التوسعية واحتلال بقية الأرض العربية. إلا إن ما يبقى ناقصاً في التحليل هو تلك الكيفية التي تمكّنتنا من الربط بين خطاب الدفاع عن النفس وبين الواقع العدواني. بعبارة أخرى، فإن الجندي الذي يسير في أسواق نابلس ربما يجد نفسه في موقع الدفاع

صفة العدوانية عنها.

الحقيقة الفكرية تقول غير ذلك: الصهيونية زجت باليهود في وضعية بات فيها الوجود والعدوانية وجهين لعملة واحدة، كأن شروط نجاح المشروع ووجوده، يضمرفي داخله مشروعاً عدوانياً. وهذه العدوانية لا تحتاج إلى كثير من النيات، لكنها مضمرة في قلب المشروع: مَنْ يرغب في النتائج والأهداف، يرغب في الأدوات ضمناً، وإذا كان الهدف هو دولة يهودية ذات أغلبية يهودية فإن طرد العرب هو تحصيل حاصل، وهو في صلب النص حتى إن لم يكن مكتوباً صراحة. إن رؤية الخط الواصل بين حرب ١٩٦٧ ونكبة ١٩٤٨ تُظهر بوضوح مغزى ودلالات المرحلة الممتدة بين هذين الحدثين المؤسسين، والتي شهدت مجزرة كفر قاسم، وحرب ١٩٥٦، الأمر الذي يدل على أن الطبيعة العدوانية للمشروع لم تبدأ خلال هذه الفترة، وإنما كانت تستريح لالتقاط الأنفاس من أجل الاستمرار في الاستيلاء على فلسطين كاملة. منذ البداية كانت الصهيونية حركة قومية وكولونiale. كحركة قومية لم يكن ممكناً لها أن تحقق مهمتها من دون مشروع استيطاني كولونالي، ومن دون أدوات وممارسات استيطانية. وكحركة كولونiale فقد كان هدفها استيطانياً قومياً منذ البداية، أي أنها تختلف عن الحركات الكولونiale بكونها استيطانية، لكنها تختلف عن باقي الحركات الكولونiale الاستيطانية بكونها قومية إثنية منذ لحظة تأسيسها، وتهدف إلى بناء مشروع قومي إثني هو مبرر وجودها أصلاً، وهذا ما يميزها عن الاستيطان في أميركا أو أستراليا. وإذا كانت الحداثة قد أنتجت الدولة القومية من ناحية، والكولونiale من ناحية أخرى، الأولى في أوروبا والثانية خلف البحر في أفريقيا أو آسيا، فإن الحالة الصهيونية

جعلت من الموقع الذي تمارس فيه الجماعة مشروعها القومي هو المكان الجغرافي الذي تمارس فيه مشروعها الكولونiale الاستيطاني. لا وجود لمشروع قومي صهيوني من دون استيطان كولونiale على حساب أهل البلد. هذا مفهوم ضمناً. لكن من المهم الإشارة إلى الحقيقة العكسية: لا وجود لمشروع استيطاني يهودي كولونiale لولا الأجندة والأهداف القومية الصهيونية. لقد شكل احتلال ١٩٦٧ نوعاً من المخرج الفكري لليسار الصهيوني الذي رأى في هذا الاحتلال والمشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة تعبيراً عن الجزء الكولونiale من المشروع، أي أن اليسار ألقى بالطابع الكولونiale إلى ما وراء الحدود خالقاً ثنائية هنا وهناك، حيث هنا تل أبيب، هنا ١٩٤٨، هنا المشروع القومي الوجودي، وهناك أريئيل وعوفرا وكريات أربع حيث الاستيطان الكولونiale، غير الضروري والعدواني. كان هذا اليسار يعيد إلى الأذهان الثنائية الأوروبية بين الهنا القومي - لندن، والهنالك الكولونiale في نيروبي. بهذا المعنى الضيق يقبل اليسار ثنائية القومي والكولونiale، لكنه يفهمها كحالات متعاقبة (diachronic)، وليس متزامنة (synchronic). وبالتالي، فإن ١٩٤٨ هي مشروع قومي، و١٩٦٧ مشروع كولونiale: داخل إسرائيل قومي، وفي المناطق كولونiale، كأن الاستيطان مجرد حدث عرضي. لكن الفرق بين تل أبيب ورام الله لا يشبه الفرق بين لندن ونيروبي. إن تمازج القومي بالكولونiale الاستيطانية ليس تعاقبياً وليس عرضياً، لكنه متزامن. الطابع الكولونiale لعلاقة الدولة بمواطنيها العرب لم يتوقف عن طبيعته الكولونiale حتى داخل إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨، هذا من ناحية.

فإن لهذا الخط دلالات متنوعة لمختلف المجموعات القاطنة على طرفيه. وبالتالي، فإن حرب ١٩٦٧ حولت فلسطين التاريخية من حيث المبدأ إلى وحدة واحدة تعيد إلى الأذهان فلسطين الانتدابية، لكن بفارق واحد كبير هو أن فلسطين الانتدابية كانت تحت سلطة الانتداب، في حين أنها توحدت الآن تحت السيطرة الإسرائيلية؛ وهكذا تحولت إلى وطن واحد كبير بالنسبة إلى اليهود، لكنها لم تتحول كذلك بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يختبرون تجربة نوع من الحدود داخل الدولة الواحدة.

لكن حرب ١٩٦٧ تركت أثراً مخالفاً لحرب ١٩٤٨ بكل ما له علاقة بالدين والدولة وبالصهيونية والدين. لقد بدت حرب ١٩٤٨ انتصاراً كاملاً للتوجه العلماني في الصهيونية، وبدا كأن الصهيونية الدينية في حالة اعتذار وتلعثم، إذ أثبت المشروع الصهيوني ذو الطابع العلماني الاشتراكي لأول وهله، أنه هو القادر على تحقيق المعجزات والتحكم في مسار التاريخ من دون ضرورة للابتهاج إلى الله، ومن دون الحاجة إلى العناية الربانية. لكن أحداث سنة ١٩٦٧، ولا سيما احتلال شرقي القدس والأماكن المقدسة لليهود، مكنت الأوساط اليهودية الدينية الصهيونية من استعادة زمام الأمور ورفع مستوى الثقة لدى هذه الحركات، وخصوصاً لدى "عوش إيمونيم" (تنظيم ديني استيطاني) وما تمثّله. فحتى تلك اللحظة وظفت الصهيونية الأسطورة الدينية لشحن خطابها، ووظفت الدين في خدمة مشروعها الاستيطاني والقومي، لكن بعد حرب ١٩٦٧ تغيرت الآية، إذ رأت الأوساط الصهيونية المتدينة أن الصهيونية ومشروعها القومي العلماني الاستيطاني ما هما إلا حلقة من المشروع الخلاصي الديني، وبالتالي أصبحت

ومن ناحية أخرى، فإن الخطاب والممارسات الاستيطانية خلف الحدود ليست كولونيالية صرفة لأنها مضمخة بلغة وممارسة قومية دينية صهيونية شبيهة بتلك التي سادت قبل قيام الدولة، وبالاستيطان داخل إسرائيل ذاتها. وعليه، فإن هناك تداخلاً مستمراً ومتبادلاً بين الحالة الكولونيالية والحالة القومية. وهذا لا يعني أنه لا فرق بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، لكنه يضع هذا الفرق في حدود سياقه التاريخي، كما أن من شأنه أن يفسر حقيقة وجود قوى رأى بعضها في سنة ١٩٤٨ مشروعاً قومياً، بينما رأى بعضها الآخر الوجه الكولونيالي للمشروع، والحقيقة أن المشروعين هما وجهان لمشروع واحد. وفي الحالتين فإن النكبة مكتوبة بين سطور هذا المشروع بغض النظر عن تسميته أو تشخيصه. لقد محت حرب ١٩٦٧ الخط الأخضر وأعدت رسمه في الوقت نفسه: محت هذا الخط باعتباره حدوداً للدولة، وأعدت رسمه باعتباره خطأ داخل الدولة. والخط الأخضر يحمل دلالات متعددة لمختلف المجموعات: فهو للفلسطينيين سكان المناطق المحتلة يُعتبر جدار السجن الذي يعيشون فيه لأنهم غير قادرين على اختراق هذه الحدود في اتجاه إسرائيل، وبالتالي، فإن هذا الخط بالنسبة إليهم يُعتبر خطأ أحمر، لأنه يشكل حد تحركهم.

وبالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل فإنهم يستطيعون عبور الخط الأخضر متى شاؤوا، لكنهم لا يستطيعون السكن في الجهة الأخرى منه. أما بالنسبة إلى المواطنين اليهود فإن الخط الأخضر لا يشكل أي عائق، أو أي حد من أي نوع كان لأنهم يستطيعون عبور هذا الخط متى شاؤوا، من ناحية الحركة، ويستطيعون السكن في الجهة الأخرى من ناحية الاستيطان. وبالتالي

الأول / أكتوبر ١٩٧٣، في حين أن هذه الحرب والشعور بالانتصار الذي رافقها أديا إلى مشروع النقاط العشر في سنة ١٩٧٤، ثم فك الارتباط بين المشروع الوطني الفلسطيني والعمق العربي. وفي الفترة الممتدة بين حرب ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول / أكتوبر، كانت فلسطين سؤال العرب وتحديهم، لكن بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر بدأت عملية الفصل هذه انطلاقاً من مشروع النقاط عشر، وصولاً إلى كامب دايفيد وليس انتهاء باتفاق أوسلو، وظهر الصراع كأنه بين الصهيونية والشعب الفلسطيني لوحده، كأن فلسطين لم تعد سؤال العرب بعد ذلك.

غير أن جدلية الوجود اليهودي الإسرائيلي في المنطقة لم تنته، وإنما شهدت ولادة جديدة. لقد كان الصراع بداية بين الاستيطان الصهيوني والمنطقة العربية برمتها، وتحول في مرحلة لاحقة إلى صراع مع منظمة التحرير والحركة الوطنية الفلسطينية، ودخل الآن في مرحلة ثالثة تُشن فيها الحرب على فلسطيني الداخل الفلسطيني / مواطني الدولة الإسرائيلية. وما الإصرار على قضية الاعتراف بالدولة الإسرائيلية باعتبارها دولة يهودية ودولة اليهود سوى اعتراف إسرائيلي مضمرب بأن المعركة على وجه الدولة وعلى وجه المنطقة لا تزال في بدايتها، وأن الأفق مفتوح على احتمالات شتى. ■

هذه الأوساط هي التي توظف الصهيونية في خدمة مشروعها الديني الاستيطاني الأكبر. وهكذا عندما شرعت حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية في مشروعها الاستيطاني لم تكن في حاجة إلى أن تبتدع خطاباً سياسياً جديداً، لأن لغة الأرض والاستيطان والدين كلها مغروسة عميقاً داخل الخطاب الصهيوني. الفرق الآن هو أن القيادة الدينية تبوأ مكانة بارزة ودوراً قيادياً، ووظفت السياسة والدولة لمصلحة مشروعها الخلاصي، بعد أن كانت الصهيونية العلمانية قد وظفت الدين لخدمتها خلال عدة عقود. وهكذا فقدت الدولة الصهيونية العلمانية أي قدرة على وقف هذا المنطق التوسعي الاستيطاني الخلاصي، لأنها هي التي زرعت هذه البذرة أصلاً، لكنها وصلت إلى نقطة فقدت فيها القدرة على ضبط صيرورة الحركة الاستيطانية التوسعية فاستسلمت راغبة وليس مكرهة. وبالتالي فإن حركة الاستيطان الديني هي، في الوقت نفسه، نوع من الانقلاب والاستمرارية داخل المشروع الصهيوني ذاته، مثلما كانت الصهيونية في الأساس انقلاباً على الدين وتوظيفاً للأسطورة الدينية في آن. والنتيجة أن الوضع الذي وصلت إليه إسرائيل الآن هو نتيجة طبيعية للصيرورة الاستيطانية. أمّا عربياً، فإن هزيمة ١٩٦٧ قادت إلى حرب تشرين